

دليل بلدة قطنة



إعداد



معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
(أريج)

بتمويل من



التعاون الاسباني

2012

شكر و عرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع .

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والقرويات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة القدس جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة القدس بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة القدس. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة القدس باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://vprofile.arij.org>

المحتويات

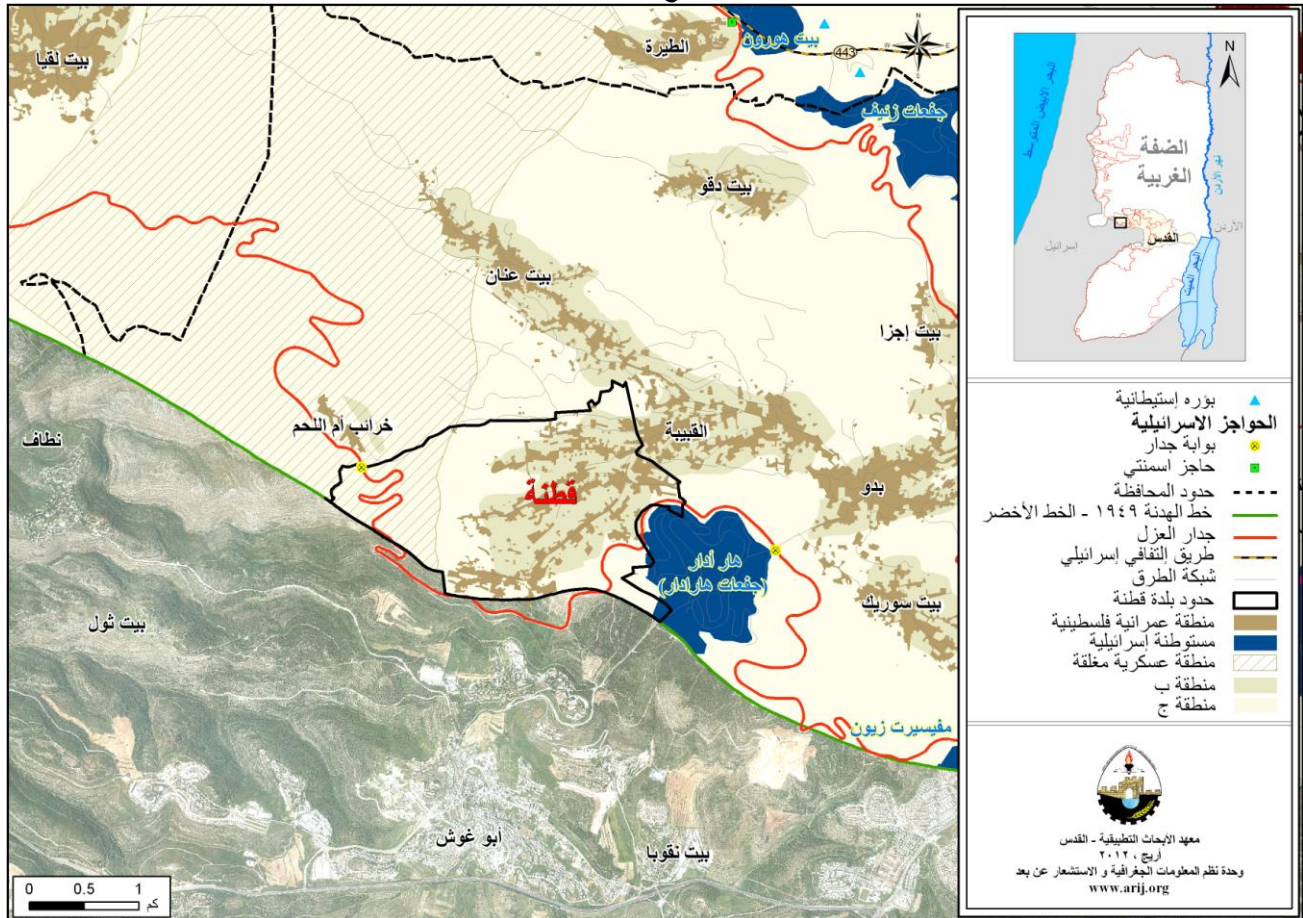
4.....	الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية
5.....	نبذة تاريخية
5.....	الاماكن الدينية والأثرية
6.....	السكان
6.....	قطاع التعليم
8.....	قطاع الصحة
8.....	الأنشطة الاقتصادية
9.....	قطاع الزراعة
11.....	قطاع المؤسسات والخدمات
12.....	البنية التحتية والمصادر الطبيعية
14.....	أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي
17.....	الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في بلدة قطنة
18.....	الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة
19.....	المراجع

دليل بلدة قطنة

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

بلدة قطنة، هي إحدى بلدات محافظة القدس، وتقع شمال غرب مدينة القدس، وعلى بعد 12.4 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة القدس) منها، يحدها من الشرق بلدة بدو و القبية، ومن الشمال بلدة بيت عنان، ومن الغرب قرية خرائب أم اللحم ومن الجنوب قرية العناب (الخط الأخضر) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود بلدة قطنة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012

تقع بلدة قطنة على ارتفاع 671 متراً فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 605.8 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 16 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 61% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012).

تم تأسيس المجلس المحلي في قطنه عام 1997م، ويتكون المجلس الحالي من 11 عضواً، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 13 موظف، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك. يمتلك المجلس سيارة لجمع النفايات، بالإضافة إلى سيارة بيك أب، وتراكتور، وأجهزة صيانة مياه (مجلس محلي قطنة، 2010).

ومن مسؤوليات المجلس المحلي التي يقوم بها، ما يلي:

- شبكة إمداد مياه الشرب وصيانتها.
- جمع النفايات، شق وتعبيد الطرق وتنظيف الشوارع، وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- عمل مشاريع ودراسات خاصة بالبلدة.
- توفير سيارة إسعاف.

نبذة تاريخية

يعتقد بأن بلدة قطنة هي مدينة الكفيرة المذكورة في العهد القديم. ولا تزال الكتب التاريخية والخرائط الأثرية تذكرها بهذا الاسم. وذكرها كذلك الفرنجة بأتاكانا (مجلس محلي قطنة، 2010). وهناك اختلاف حول تسمية البلدة بقطنة، حيث أن البعض يعتقد بأن جذور الاسم رومانية، في حين يعتقد البعض الآخر بأن جذور الاسم عربية من كلمة قطنًا، إذ أن الرواية التي يتناقلها الناس فيما بينهم تقص بأنه عندما وصل الجد الكبير للقبيلة على القرية قال "قطنًا" بمعنى سكننا، وهكذا أطلق على هذا المكان قطنة (مجلس محلي قطنة، 2010).

ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى عام 1931 م، ويعود أصل سكان بلدة قطنة من الحسينيين، وهم بني الحسين السبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقد هجروا الجزيرة العربية إلى وادي موسى، حتى استقروا في قطنة (مجلس محلي قطنة، 2010) (انظر الصورة رقم 1).

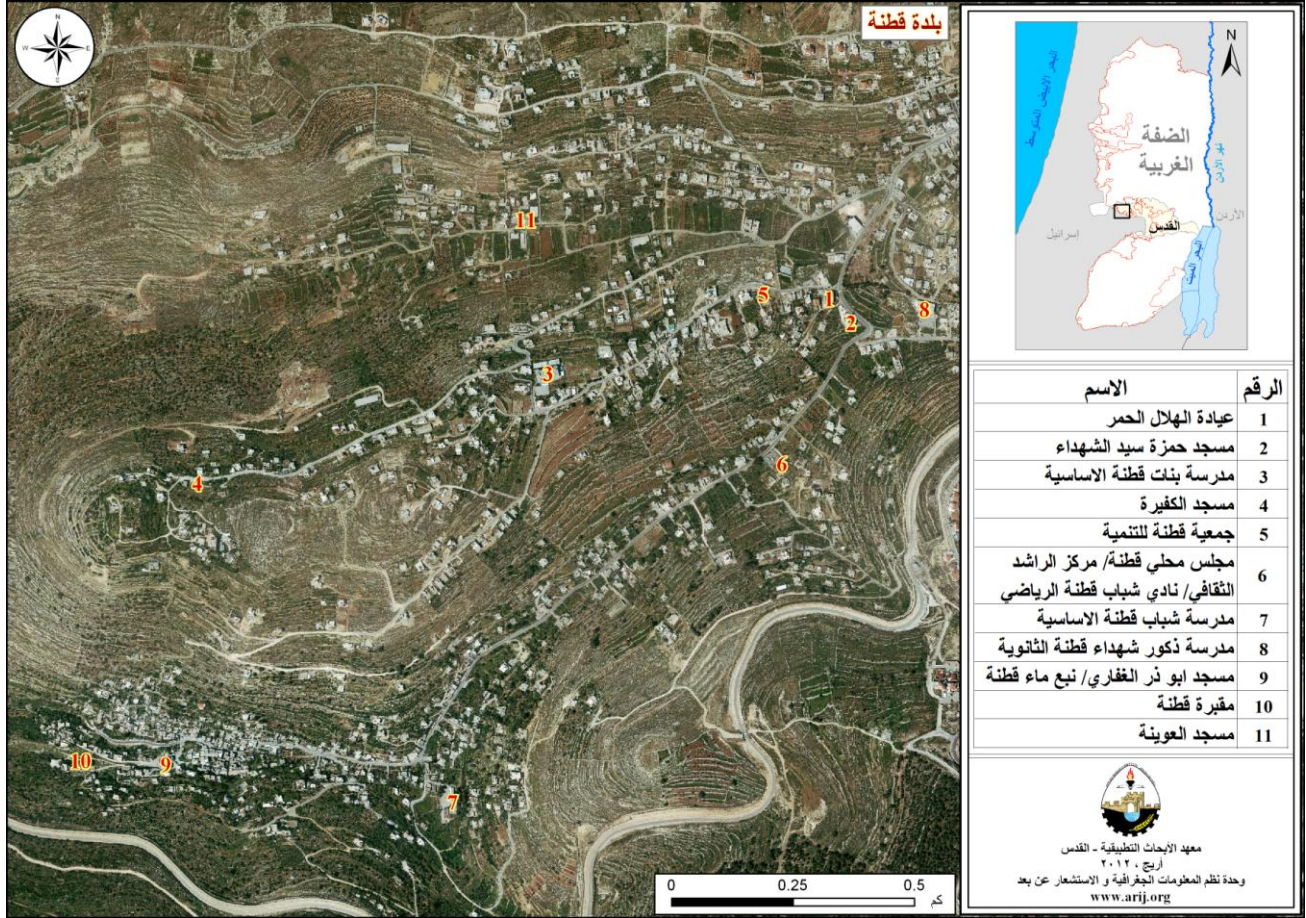
صورة 1: منظر من بلدة قطنة



الأمكان الدينية والأثرية

يوجد في بلدة قطنة أربعة مساجد، هم: مسجد أبي ذر الغفاري، مسجد حمزة بن عبد المطلب، مسجد الفاروق، ومسجد عمرو بن العاص. كما يوجد بعض الأمكان والمناطق الأثرية في البلدة، منها: خربة البويرة، خربة الكفيرة، خربة رفيديا، وخربة أم اللحم وغيرها (مجلس محلي قطنة، 2010) (انظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسية في بلدة قننة



السكان

يبين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان بلدة قننة بلغ 5,823 نسمة، منهم 2,923 نسمة من الذكور، و2,900 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 1,069 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 1,157 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في بلدة قننة لعام 2007، كان كما يلي: 42.5% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، 51.7% ضمن الفئة العمرية 15- 64 عاماً، و2.3% ضمن الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في البلدة، هي 100.8 : 100، أي أن نسبة الذكور 50.2%، ونسبة الإناث 49.8%.

العائلات

يتألف سكان بلدة قننة من عدة عائلات، منها: عائلة شاسنة، عائلة الفقيه، عائلة حوشيه، وعائلة طه (مجلس محلي قننة، 2010).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان بلدة قننة عام 2007، حوالي 4%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 73%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 13.6% يستطيعون القراءة والكتابة، و32.5% انهوا دراستهم الابتدائية، و32% انهوا دراستهم الإعدادية، و12% انهوا دراستهم الثانوية، و5.7% انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في بلدة قننة، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان بلدة قننة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	44	231	656	705	258	52	67	-	3	3	8	2,027
إناث	119	318	656	573	228	35	61	3	4	1	12	2,010
المجموع	163	549	1,312	1,278	486	87	128	3	7	4	20	4,037

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في بلدة قننة في العام الدراسي 2010/2011، فيوجد في البلدة مدرستين حكوميتين يتم إدارتهما من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ومدرسة خاصة، ومدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية (مديرية التربية والتعليم- القدس، 2011) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في بلدة قننة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2010/2011

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور قننه الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة ذكور قننه الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة أبناء المجد	خاصة	مختلطة
مدرسة بنات قننه الأساسية	وكالة	إناث

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2011.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في بلدة قننة 52 صفًا، وعدد الطلاب 1,690 طالبًا وطالبة، وعدد المعلمين 82 معلمًا ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- القدس، 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس بلدة قننة يبلغ 21 طالبًا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 33 طالبًا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2011).

كما يوجد في بلدة قننة روضتين للأطفال، تشرف على إدارتهما جهة خاصة. يبلغ عدد الأطفال الكلي 196 طفلًا وطفلة. الجدول رقم 3 يوضح توزيع رياض الأطفال في البلدة، حسب الجهة المشرفة والإسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في البلدة حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الأطفال	الجهة المشرفة
روضة أبناء المجد	108	جهة خاصة
روضة زهور قننة	88	جهة خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2011.

يواجه قطاع التعليم في بلدة قننة بعض العقبات والمشاكل، منها: المدرسة الأساسية قديمة ومزدحمة بالطلاب وغير مؤهلة.

قطاع الصحة

تتوفر في بلدة قننة عدة مرافق صحية، حيث يوجد مركز الهلال الأحمر الفلسطيني، مركز أمومة وطفولة خاص، مركز علاج طبيعي خاص، عيادة طب عام خاصة، عيادة طب أسنان (NGO)، عيادة أطفال خاصة، صيدلية خاصة، وسيارة إسعاف. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في البلدة فإن المرضى يتوجهون إلى مركز الكرمل أو مركز القدس أو الإغاثة الطبية في بلدة بدو، حيث جميعهم يبعدون عن التجمع حوالي 5 كم. أو التوجه إلى صحة الوكالة في بيت سوريك والتي تبعد عن التجمع حوالي 7 كم (مجلس محلي قننة، 2010).

يواجه قطاع الصحة في بلدة قننة بعض المشاكل وأهمها يكمن في عدم توفر المراكز الطبية على مدار الأسبوع.

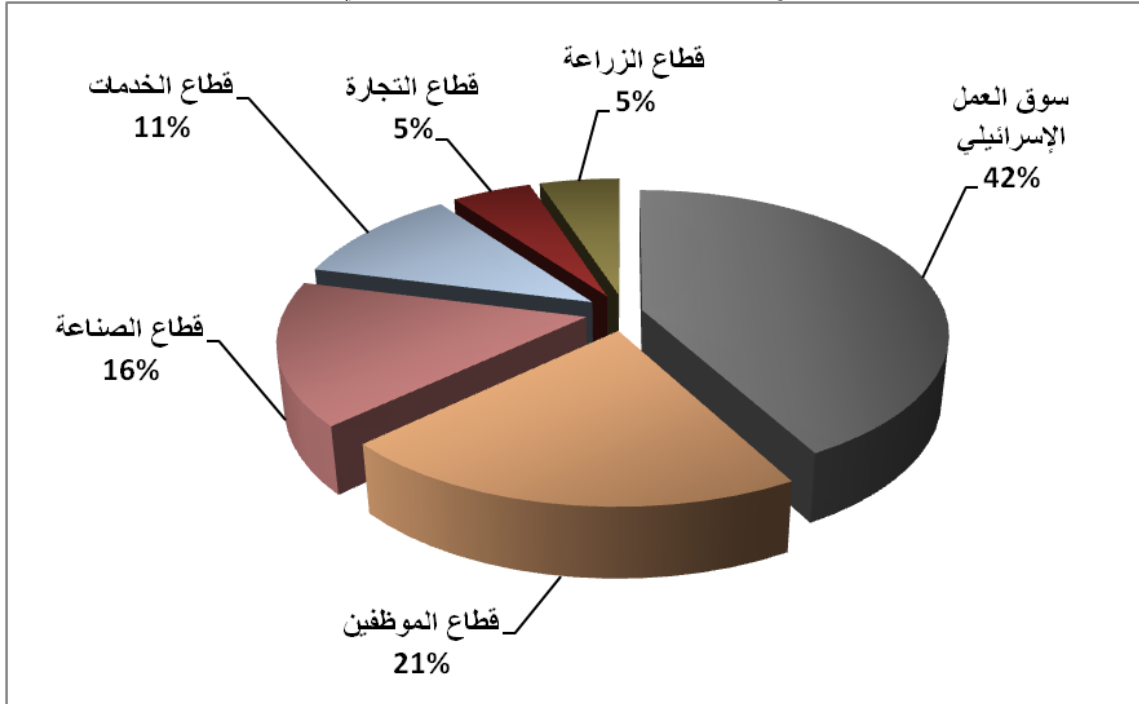
الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في بلدة قننة على عدة قطاعات، أهمها سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستوعب هذا القطاع 42% من القوى العاملة (مجلس محلي قننة، 2010) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قام به معهد أريج في سنة 2010 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة قننة، ما يلي:

- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 42% من الأيدي العاملة.
- قطاع الوظائف، ويشكل 21% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 16% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 11% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع الزراعة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة قننة



المصدر: مجلس محلي قننة، 2010.

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد في التجمع 70 بقالة، ملحمة، 3 محلات لبيع الخضار والفواكه، 9 محلات لتقديم الخدمات المختلفة، و6 محلات للصناعات المهنية (كالحداة، والنجارة،...الخ)، وكسارة حجر.

وقد وصلت نسبة البطالة في بلدة قننة في عام 2010 إلى 80% (مجلس محلي قننة، 2010). وقد تبين أن الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً في البلدة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، هي قطاع الزراعة (مجلس محلي قننة، 2010).

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان المساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 31.3% من السكان كانوا نشيطين اقتصادياً (منهم 63.9% يعملون). وكان هناك 68.1% من السكان غير نشيطين اقتصادياً (منهم 53.4% من الطلاب، و37.4% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان قننة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

المجموع	غير مبين	غير نشيطين اقتصادياً						نشيطون اقتصادياً				الجنس
		المجموع	أخرى	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	عاجز عن العمل	متفرغ لأعمال المنزل	طالب متفرغ للدراسة	المجموع	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	يعمل	
2,027	12	856	36	12	100	13	695	1,159	159	288	712	ذكور
2,010	12	1,895	11	7	86	1,016	775	103	9	-	94	إناث
4,037	24	2,751	47	19	186	1,029	1,470	1,262	168	288	806	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

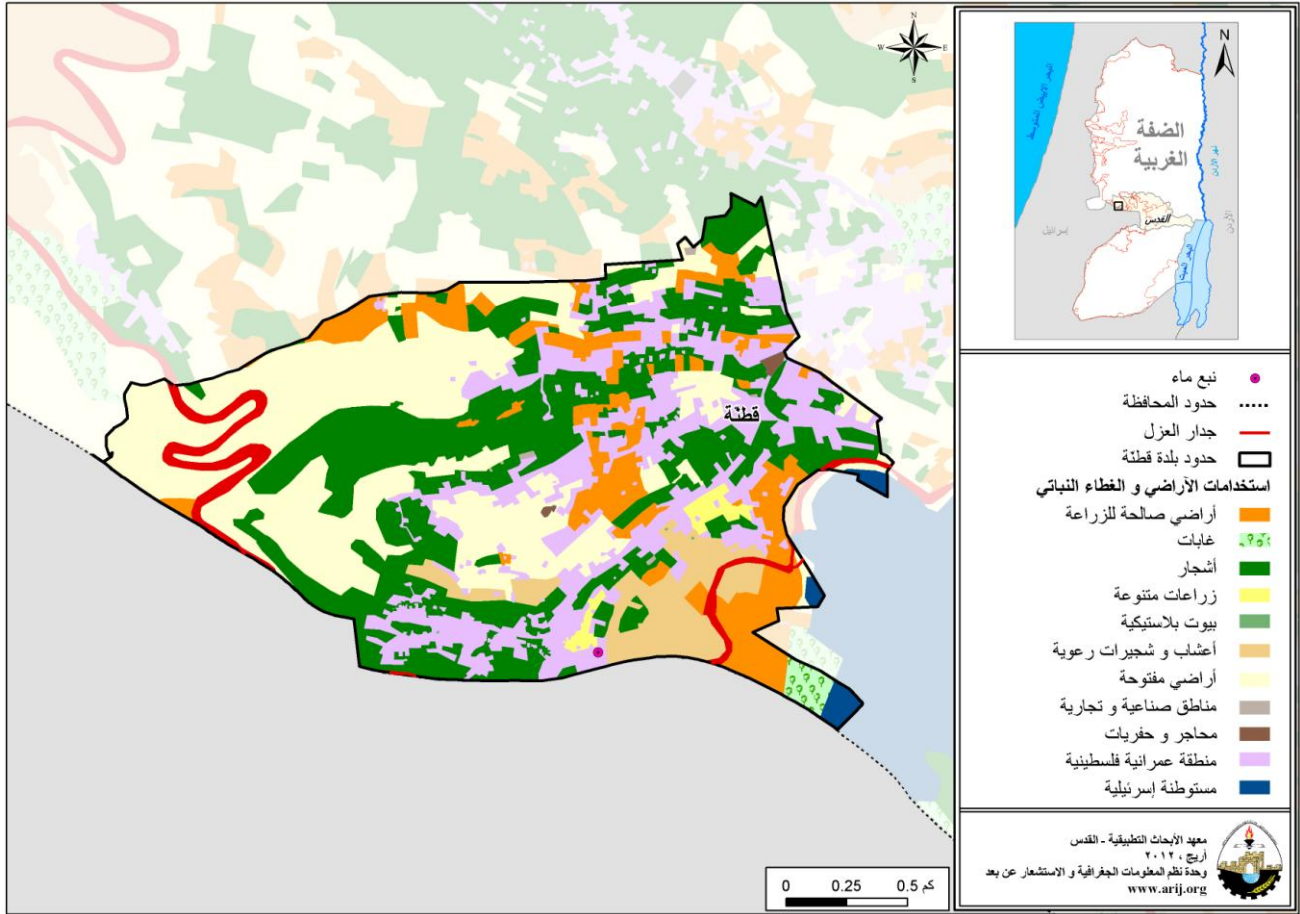
تبلغ مساحة بلدة قننة حوالي 3,936 دونماً، منها 1,857 دونم هي أراض قابلة للزراعة و743 دونماً أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في بلدة قننة لعام 2010 (المساحة بالدونم)

مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (1,857)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
145	11	1,148	31	0	442	228	0	1,187	743	3,936

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ، 2012

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في بلدة قنطة



الجدول رقم 6، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في بلدة قنطة. وتشتهر قنطة بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 332 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في بلدة قنطة (المساحة بالدونم)

مروي	بعلي	الأشجار المثمرة
0	332	الزيتون
0	0	الحمضيات
0	215	اللوزيات
0	0	التفاحيات
0	5	الجوزيات
0	309	فواكه أخرى
0	861	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

ويرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) استند على تعريف المساحات الزراعية محددًا حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض البنايات. أما مسح أريج فالكشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

وتبين من المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، أن 10% من سكان بلدة قننة يقومون بتربية الماشية، مثل الأبقار والأغنام والماعز (مجلس محلي قننة، 2010) (انظر الجدول رقم 7).

جدول 7: الثروة الحيوانية في بلدة قننة

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللامح	الدجاج البياض	خلايا نحل
20	700	300	0	0	0	0	24,000	38,000	65

* تشمل الأبقار، العجول، العجلات، والثيران
المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

أما من حيث الطرق الزراعية في البلدة، فيوجد حوالي 7 كم طرق زراعية (مجلس محلي قننة، 2010) (انظر الجدول رقم 8).

جدول 8: يبين حالة الطرق الزراعية في بلدة قننة وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	-
صالحة لسير التراكاتورات والآلات الزراعية فقط	-
صالحة لمرور الدواب فقط	5
غير صالحة	2

المصدر: مجلس محلي قننة، 2010.

يواجه القطاع الزراعي في بلدة قننة بعض المشاكل، أهمها:

- عدم توفر مناطق للرعي.
- الأراضي وعرة.
- مصادرة الأراضي.
- عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية.
- عدم توفر عمالة.
- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- عدم توفر مصادر المياه.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في بلدة قننة القليل من المؤسسات الحكومية، منها: شعبة بريد. كما يوجد عدة مؤسسات محلية وجمعيات تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس محلي قننة، 2010)، منها:

- **مجلس محلي قننة:** تأسس عام 1997، من قبل وزارة الحكم المحلي، وذلك بهدف الاهتمام بقضايا البلدة وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها.
- **جمعية قننة التعاونية للنقل:** تأسست عام 1952، وحاليا مسجلة في وزارة النقل، وهي جمعية تعاونية للنقل، توفر للمواطنين خدمة الباصات العامة من أجل التنقل.
- **نادي قننة الرياضي:** تأسس عام 1995، من قبل وزارة الرياضة والشباب، وهو يقوم العديد من النشاطات والدورات الرياضية، مثل كرة القدم، الشطرنج والكونغ فو.
- **مركز الراشد الثقافي:** تأسس عام 2007، من قبل وزارة الثقافة، تقديم دورات تثقيفية لطلاب التوجيهي وتوفير مكتبة عامة للجميع.

- **جمعية قطنة للتنمية:** تأسست عام 2009، من قبل اتحاد الجمعيات، وهي عبارة عن جمعية خيرية.

البنية التحتية والموارد الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة قطنة شبكة كهرباء عامة منذ عام 1982، وتعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في البلدة. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 90%. ويواجه التجمع بعض المشاكل في مجال الكهرباء، منها:

- قدم شبكة الكهرباء.
- عدم التخطيط السليم أثناء تركيب الشبكة.

كما ويتوفر في البلدة شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل البلدة، وتقريباً 60% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس محلي قطنة، 2010).

النقل والموصلات

يوجد في بلدة قطنة 18 تاكسي، 4 باصات عامة تقوم بنقل المواطنين، بالإضافة إلى الكثير من السيارات الغير قانونية (مجلس محلي قطنة، 2010). أما بالنسبة لشبكة الطرق في البلدة، فيوجد في البلدة 5 كم من الطرق الرئيسية، و17 كم من الطرق الفرعية (مجلس محلي قطنة، 2010) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: حالة الطرق في بلدة قطنة

طول الطرق (كم)		حالة الطرق الداخلية
فرعية	رئيسية	
-	5	1. طرق جيدة ومعبدة.
7	-	2. طرق معبدة وبحالة سيئة
10	-	3. طرق غير معبدة.

المصدر: مجلس محلي قطنة، 2010

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بتزويد سكان بلدة قطنة بالمياه من خلال مصادر مشتراة من شركة ميكروت الإسرائيلية وذلك عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1995، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 80% (مجلس محلي قطنة، 2010). لقد بلغت كمية المياه المزودة لبلدة قطنة عن طريق شركة ميكروت 12,000 متر مكعب/الشهر، وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 61 لتر/ اليوم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في بلدة قطنة لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 40%، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل. وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في بلدة قطنة 37 لتر/ اليوم. ويعتبر هذا المعدل أقل بكثير من الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم (مجلس محلي قطنة، 2010).

وتعتبر آبار الجمع مصدر بديل للمياه في البلدة، حيث يوجد في البلدة أكثر من 200 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار. كما أنه يوجد نبعين في البلدة، ويتم استغلال إحدى هذين النبعين (نبع قطنة) والذي تملكه البلدية للشرب، ويبلغ معدل الضخ فيه حوالي 40 متر مكعب يومياً (مجلس محلي قطنة، 2010).

بالإضافة إلى ذلك، يوجد في البلدة خزان ماء عام سعته 500 متر مكعب، يتم استخدامه لسد احتياجات السكان للمياه عند انقطاع المياه من الشبكة (مجلس محلي قطنة، 2010).

الصرف الصحي

لا يتوفر في بلدة قننة شبكة للصرف الصحي حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية والحفر الصماء كوسيلة أساسية للتخلص من المياه العادمة (مجلس محلي قننة، 2010). واستناداً إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يومياً بحوالي 189 متراً مكعباً، ما يعادل 69,120 متر مكعب سنوياً. أما على مستوى الفرد في البلدة، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 29 لتراً في اليوم. ومن الجدير بالذكر أنه يتم تفريغ المياه العادمة من الحفر الامتصاصية والصماء بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر، أو عند مواقع التخلص منها، مما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس محلي قننة الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت التجارية والصناعية في البلدة، والتي تتمثل حالياً بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات مقدارها 20 شيقل/ الشهر، ويتم فقط تحصيل 30% من هذه الرسوم (مجلس محلي قننة، 2010).

ينتفع معظم سكان بلدة قننة من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والمساحات العامة في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم نقلها إلى حاويات موزعة في أحياء البلدة حيث يوجد في البلدة 15 حاوية ذات حجم واحد متر مكعب، ليتم بعد ذلك جمعها من قبل المجلس المحلي بواقع ثلاث مرات أسبوعياً، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب نفايات البيرة الذي يبعد أكثر من 20 كم عن التجمع، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق دفنها. واستناداً إلى بيانات بلدة قننة، يوجد شاحنتان لجمع النفايات بسعة 7 طن و 12 طن (مجلس محلي قننة، 2010).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في بلدة قننة 1.05 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يومياً عن سكان البلدة بحوالي 6.8 طن، بمعنى 2,475 طن سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

الأوضاع البيئية

تعاني بلدة قننة كغيرها من بلدات المحافظة من عدة مشاكل بيئية لا بد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

- انقطاع المياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية لفترات طويلة عن البلدة، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:
 1. الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقاً أمام دائرة مياه الضفة الغربية في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بشراء المياه من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجات السكان من المياه.
 2. ارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه، وذلك بسبب تلف الشبكة وقدمها.

إدارة المياه العادمة

استخدام الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكاره صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل البلدة. كما أن استخدام هذه الحفر يهدد بتلوث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية والصماء بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

- عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة البلدة والتجمعات المجاورة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مثل هذه المكبات، حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن مناطق (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. بالإضافة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يعتمد على التمويل من الدول المانحة. وبالتالي فإن عدم توفر مكب نفايات صحي يشكل خطراً على الصحة ومصدراً لتلوث أحواض المياه الجوفية والتربة من خلال العصارة الناتجة عن النفايات، فضلاً عن الروائح الكريهة وتشويه المناظر الطبيعية.
- عدم وجود آلية لفصل النفايات الخطرة في البلدة والمحافظة بشكل عام، حيث يتم تجميع النفايات الخطرة والنفايات الصناعية مع النفايات غير الخطرة ويتم نقلها إلى مكب البيرة، حيث يتم التخلص منها في المكب عن طريق طمرها.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في بلدة قننة

بناء على اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي بلدة قننة إلى مناطق (ب) و (ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 1,641 دونماً (41.7% من مساحة البلدة الكلية) من أراضي البلدة كمناطق (ب) وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. والجدير بالذكر أن غالبية السكان يتركزون في المناطق المصنفة (ب) والتي تشكل نسبة ضئيلة جداً من المساحة الكلية للبلدة. فيما تم تصنيف ما مساحته 2,295 دونماً (58.3% من مساحة البلدة الكلية) كمناطق (ج) وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية، أمنياً وإدارياً، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفاد منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" هي الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: تصنيف الأراضي في بلدة قننة اعتماداً على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	1,641	41.7
مناطق ج	2,295	58.3
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	3,936	100

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2012

بلدة قننة و ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية وشق الطرق الالتفافية لربط تلك المستوطنات بعضها ببعض. وكان لبلدة قننة، مثل باقي البلدات والمدن الفلسطينية، أن خسرت جزءاً من أراضيها للأهداف السابق ذكرها.

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 36 دونماً من أراضي بلدة قننة من أجل إقامة مستوطنة هار أدار (جفعات هار أدار) الإسرائيلية والتي تعتبر جزءاً من تجمع مستوطنات جفعات زئيف الاستيطاني الإسرائيلي والذي يضم خمس مستوطنات إسرائيلية. ويقطن مستوطنة هار أدار (جفعات هار أدار) اليوم 4,300 مستوطن إسرائيلي.

بلدة قننة ومخطط جدار العزل العنصري

نالت بلدة قننة حصتها من المصادرات الإسرائيلية جراء بناء جدار العزل العنصري الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى السيطرة على التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن الجدار يمتد بطول 3 كم على أراضي بلدة قننة ويعزل 340 دونما (8.6% من مساحة بلدة قننة الكلية) من الجهة الجنوبية الغربية للبلدة. وتشمل الأراضي المعزولة المناطق المفتوحة والأراضي الزراعية في البلدة التي تشكل مصدر دخل للعديد من العائلات الفلسطينية في البلدة، والأراضي الفلسطينية التي تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية (جدول رقم 11).

جدول 11: تصنيف الأراضي التي سوف يتم عزلها في بلدة قننة - محافظة القدس

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	أراضي زراعية	55
2	مناطق مفتوحة	180
3	مستوطنات إسرائيلية	36
4	منطقة الجدار	69
	المجموع	340

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ 2012

يعاني المزارعين الفلسطينيين في بلدة قننة من حرمان سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهم من الوصول إلى أراضيهم التي أصبحت معزولة خلف الجدار والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بتصاريح خاصة صادرة عن مكتب الارتباط والتنسيق الإسرائيلي في المنطقة وعبر بوابات خاصة تم إقامتها على طول الجدار في المنطقة. والجدير بالذكر أن الدخول إلى الأراضي المعزولة محصور فقط للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية). ويتم إصدار التصاريح¹ لأصحاب الأراضي، عادة كبار السن منهم، والتي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية سوف تقوم بإصدار هذه التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي فلاحه أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصاً وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة والكاملة لفلاحة الأرض.

مدينة رام الله بديل عن مدينة القدس

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، فقد المواطنون القاطنون في بلدة قننة والقرى الفلسطينية المجاورة ارتباطهم بمدينة القدس بعد أن كانت القبلة الوحيدة التي يقصدها المواطنون للاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والعمل في المدينة، وأصبحت مدينة رام الله المكان الوحيد الذي يقصدونه لسد احتياجاتهم هذه من خلال السفر على الشوارع الالتفافية الإسرائيلية رقم 443 حتى العام 2002، عندما حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين استخدام الشارع، مما اضطر المواطنين في بلدة قننة والقرى الفلسطينية المجاورة من السفر عبر طرق بديلة وملتوية وفقيرة للبنية التحتية بين القرى المختلفة وداخلها، وتبعد أضعاف المسافة عن الشوارع الالتفافية الإسرائيلية رقم 443. وقد أدى ذلك إلى هجرة الكثير من المواطنين في بلدة قننة إلى مدينة رام الله لتفادي المعوقات الإسرائيلية التي غالباً ما تسببت في تعطيل وتأخير حركة المواطنين من وإلى عملهم، هذا بالإضافة إلى الإهانات التي كان يتعرض لها المواطنون من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على هذه الحواجز.

¹ إن الحصول على التصاريح ليس بالأمر السهل، وهي غالباً لا تمنح لأصحاب الأراضي المعزولة

الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في بلدة قطنة

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية لمصادرة الأراضي للأغراض العسكرية المختلفة على أراضي بلدة قطنة. فيما يلي مراحل إصدار هذه الأوامر:

- 1- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/84/ت: صدر بتاريخ التاسع من شهر كانون أول من العام 2003 ويصادر ما مساحته 192.2 دونما من أراضي بلدة قطنة لغرض بناء الجدار.
- 2- تعديل على الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/84/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر كانون أول من العام 2011 ويصادر ما مساحته 22.5 دونما من أراضي بلدة قطنة لغرض بناء الجدار. ويشمل التعديل تمديد سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي حتى العام 2014 لاستكمال بناء مقاطع جدار العزل العنصري الإسرائيلي التي لم يتم الانتهاء منها بعد.
- 3- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/107/ت: صدر بتاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من العام 2003 ويصادر ما مساحته 238.4 دونما من أراضي قطنة، بدو، بيت سوريك والقببية، لغرض بناء الجدار.
- 4- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/37/ت: صدر بتاريخ العاشر من شهر نيسان من العام 2004 ويصادر ما مساحته 3.6 دونما من أراضي بلدة قطنة لغرض بناء الجدار.
- 5- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/75/ت: صدر بتاريخ الخامس والعشرين من شهر تشرين أول من العام 2004 ويصادر ما مساحته 336.1 دونما من أراضي قطنة وبدو وبيت سوريك لغرض بناء الجدار.
- 6- تعديل على الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/75/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر كانون أول من العام 2011 ويصادر ما مساحته 214.5 دونما من أراضي بدو وقطنة وبيت سوريك لغرض بناء الجدار. ويشمل التعديل تمديد سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي حتى العام 2014 لاستكمال بناء مقاطع جدار العزل العنصري الإسرائيلي التي لم يتم الانتهاء منها بعد.
- 7- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/87/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر تشرين ثاني من العام 2004 ويصادر ما مساحته 351 دونما من أراضي قطنة وبيت عنان لغرض بناء الجدار.
- 8- تعديل على الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/92/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر كانون أول من العام 2011 ويصادر ما مساحته 116 دونما من أراضي قطنة والقببية لغرض بناء الجدار. ويشمل التعديل تمديد سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي حتى العام 2014 لاستكمال بناء مقاطع جدار العزل العنصري الإسرائيلي التي لم يتم الانتهاء منها بعد.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في بلدة قطنة

المشاريع المنفذة

قام مجلس محلي قطنة بتنفيذ عدة مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: المشاريع التي نفذها مجلس محلي قطنة خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
بناء وتشطيب طابق لمدرسة شهداء قطنة	تعليمي / خدماتي	2005	البنك الإسلامي للتنمية بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بناء وتشطيب مجمع خدمات قطنة	خدماتي	2006	UNDP & KFW
بناء عبارات صندوقية	بنية تحتية	2006	الصليب الأحمر
بناء خزان مياه	بنية تحتية	2006	KFW
مشروع عمل ترقيعات وتوريدات	بنية تحتية	2008	EMSRPII
بناء خزان مياه على النبعة	بنية تحتية	2008	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
شق وتأهيل شوارع	بنية تحتية	2008 - 2009	وزارة المالية والحكم المحلي
شق شارع في حي المشاميس	بنية تحتية	2009	تبرع من أهالي الحي والمجلس المحلي

المصدر: مجلس محلي قطنة، 2010

المشاريع المقترحة

يتطلع مجلس محلي قطنة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدة وسكانها ، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في البلدة والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

- الحاجة إلى إنارة الشوارع.
- بناء مدرسة أساسية للذكور وثانوية للبنات.
- إنشاء مراكز نسوية .
- عمل مشاريع إنتاجية للقضاء على البطالة.
- استصلاح الأراضي المحيطة بالجدار.
- عمل مشاريع لتعبيد وشق الطرق.
- عمل مشاريع لذوي الاحتياجات الخاصة.
- عمل مشاريع بحفر الآبار المنزلية والزراعية.
- عمل مشروع منتزه للأطفال.
- إقامة مكب نفايات.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة

تعاني البلدة من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 13، الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة من وجهة نظر المجلس المحلي.

جدول 13: الأولويات والاحتياجات التطويرية في بلدة قنطة

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			12 [^] كم
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	*			25 كم
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	*			5 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة	*			30 كم
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية			*	
6	بناء خزان مياه	*			500 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			40 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة	*			2 كم
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	*			200 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة			*	
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			عيادة واحدة
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة			*	
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			مرحلة أساسية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة			*	
3	تجهيزات تعليمية			*	
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			400 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			40 بئر
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي			*	
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتبن للماشية	*			50 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية			*	
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية			*	
8	بذور فلحة			*	
9	نباتات ومواد زراعية	*			

[^] 4 كم طرق رئيسية، 5 كم طرق داخلية و 3 كم طرق زراعية.

المصدر: مجلس محلي قنطة، 2010.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
- مجلس محلي قننة، 2010.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010 - بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2011. بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة القدس، قاعدة بيانات المدارس (2011/2010). القدس- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA)، 2010. بيانات مديرية زراعة محافظة القدس (2010/2009). القدس- فلسطين.